جاء في التقرير هو سرده لوقائع الاعتداءات المتكررة، والمتعمّدة، من جانب العديد من الجماعات اليهودية المتطرفة ضد المسجد الاقصى، وغيره من المقدسات الاسلامية[٣٢]، والذي أكد، مرة أخرى، ان جوهر الخطر الاعظم على الممتلكات الثقافية في القدس هو استمرار الاحتلال الاسرائيلي ذاته للمدينة، وأنه يستحيل زوال هذا الخطر بدون انتهاء الاحتلال.

منظمة التحرير الفلسطينية في اليونسكو

بعد الانجاز العربي العسكري في حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، وما تلاه من محاولة للبحث في حل سياسي في الشرق الاوسط ، كان أحد أهداف الديبلوماسية المصرية تكريس الشخصية الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية كحركة تحرير معترف بها دولياً، على أمل ان تشارك، باسم الشعب الفلسطيني، في مرحلة لاحقة من مراحل عملية التسوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي، اذا سارت الامور على النحو الذي كانت تتمناه مصر في ذلك الوقت. وكانت المنظمات الدولية هي أحد المسارح الرئيسة لتحقيق هدف الديبلوماسية المصرية هذا. وشاركها فيه معظم الدول العربية، باستثناء الاردن التي لم تتحمس كثيراً لفكرة ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وان كانت، بالطبع، قد اضطرت الى مسايرة الموقف العربي.

وقبل أن يطرح هذا الموضوع على ساحة اليونسكو، كان مؤتمر القمة العربي في الجزائر (تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٧٣) اعترف بالمنظمة ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني، ثم توالت اعترافات مؤتمر عدم الانحياز، فمؤتمر القمة الاسلامي (لاهور، ١٩٧٤). وفي العام عينه، كان المؤتمر الديبلوماسي، الذي عقد في جنيف (شباط ـ فبراير ـ آذار ـ مارس ١٩٧٤) والخاص بدعم وتطوير القانون الدولي الانساني في حالات النزاعات المسلحة، قرر دعوة «ممثلي حركات التحرر المعترف بها من المنظمات الاقليمية» الى المشاركة في هذا المؤتمر كمراقبين. وفي هذا الاطار وجهت الدعوة الى منظمة التحرير الفلسطينية، التي أرسلت مراقباً لها، شارك، بالفعل، في أعمال هذا المؤتمر.

وكان من الطبيعي أن تمثل عملية قبول منظمة التحرير الفلسطينية كمراقب في اليونسكو معركة ديبلوماسية من الطراز الاول، تعيّن الاستعداد الكامل لها. وقد بدأت المعركة هذه، رسمياً، حين تقدمت مجموعة الدول العربية الاعضاء بطلب، في ٢٧ آب (اغسطس) ١٩٧٤، الى المدير العام تعرض موضوع مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في أعمال اليونسكو على المجلس التنفيذي. وتمّ، بالفعل، قيده للفحص على جدول أعمال المجلس في دورته الرقم ٩٥.

أما المدخل القانوني الى هذه المعركة السياسية، فتمثل، مرة أخرى، في قرارات اليونسكو الخاصة باسهامها في السلام ومناهضة الاستعمار والعنصرية. وكان آخر ما وصلت اليه ديناميكية المجموعات المناهضة للاستعمار في اليونسكو، في ما يتعلق بهذا الموضوع، هو استصدار قرار من المؤتمر العام في دورته السابعة عشرة (١٩٧٢) يطالب المنظمة بتقديم كل عون ممكن، في مجال اختصاصاتها، الى حركات التحرير الافريقية بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية، والى كل الشعوب المناهضة للاستعمار والعنصرية؛ كما قرر، في الوقت عينه، اشتراك منظمات التحرير الافريقية المعترف بها من منظمة الوحدة الافريقية في أنشطة اليونسكو، بما فيها المؤتمر العام (القرار ١٧م/١،١٠، الجزء الاول، الفقرات ٤ ـ ٥). وتطبيقاً لهذا القرار، قرّر المجلس التنفيذي دعوة هذه المنظمات الى ارسال مراقبين لحضور مناقشات المجلس التنفيذي في الموضوعات التي تهمّها؛ كما قرر توجيه الدعوة اليها لارسال مراقبين الى المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة. وهكذا كانت الارضية القانونية ممهدة